

حكاية جمعية حقوق الإنسان

الخليج

عبدالخالق عبدالله

2008-01-01

تعرضت جمعية حقوق الانسان في الآونة الأخيرة إلى هجوم صحافي ومجتمعي غير مبرر ولا يخدم أي غرض سوى الإساءة للعمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني في الإمارات

لقد كانت صورة جمعيات النفع العام في الإمارات بانسة وأصبحت أكثر بؤساً بعد الخلافات الشخصية المتفاقمة بين أعضاء وكانت معنويات القلة القليلة من أبناء مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان التي أراد البعض وأدها قبل أن تكمل عامها الثاني وبنات الإمارات الناشطين في هذه الجمعيات دائماً محبطة وأصبحت أكثر إحباطاً بعد الضجة الإعلامية والأحكام المتسرع التي كما كانت جمعيات النفع العام تعاني من الوصاية الخائفة وبسبب أحداث جمعية حقوق الانسان أخذت طالت جمعية حقوق الانسان البعض يطالب بالمزيد من الوصاية الرسمية في الوقت الذي تحتاج فيه هذه الجمعيات لتأكيد استقلاليتها لتحقيق أهدافها التطوعية أكثر من ذلك كان التقدير المجتمعي لمؤسسات المجتمع المدني متدنياً جداً، وأصبح أكثر تدنياً بسبب الأخطاء الإدارية. النبيلة التي ارتكبت من قبل أعضاء مجلس إدارة جمعية حقوق الانسان

”إن جمعيات النفع العام تحولت إلى جمعيات للضرر العام“ مهما كانت الهفوات التي ارتكبت فإنها لا تبرر لقول البعض جهلاً ولا تؤسس لنحر جمعية حقوق الانسان التي تعرضت لمعاملة قاسية من قبل من ليس لهم علاقة بالعمل التطوعي في الإمارات مثل هذه القسوة تستغل عادة من القسوة التي تعرضت لها جمعية حقوق الانسان وغيرها من جمعيات النفع العام في غير محلها قبل النفوس الضعيفة لواد العمل التطوعي والوطني وتصفية حسابات شخصية وتحقيق اجندات غير وطنية وامجاد غير مستحقة

لا شك أن هناك حاجة ماسة لوقفه عاقلة ومراجعة هادئة ليس لمسيرة جمعية حقوق الانسان القصيرة فحسب بل لمجمل تاريخ ال ألف عضو عامل ومنتسب يساهمون بوقتهم وجهدهم لتعزيز وجه 20 جمعية من جمعيات النفع العام التي تضم أكثر من 120 هؤلاء جميعاً يستحقون التقدير للدور الحضاري والوطني الذي يقومون به تطوعاً. الإمارات الحضاري عبر العمل التطوعي ومن دون توقع أي عائد مالي وشخصي من خلال جمعيات النفع العام التي تعتبر واحدة من أهم المكتسبات الوطنية لدولة الإمارات

هذه الظاهرة التطوعية تستحق الدعم كل الدعم، والإمارات هي حتماً أفضل حالاً بوجود جمعيات نفع عام نشطة ومستقلة ترفد. والمؤكد أن الدولة بحاجة إلى عشرة أضعاف العدد الراهن من مؤسسات المجتمع المدني. العمل الرسمي بالعمل المجتمعي والمؤكد أيضاً أن الإمارات بحاجة إلى مرحلة جديدة من الحماس الوطني لتستعيد تألقها في العمل التطوعي المحبب والمتعثر لذلك مهما كانت الأخطاء والهفوات في الممارسة لا ينبغي المشاركة بأي شكل من الأشكال في وأد مبدأ العمل التطوعي. حالياً والحد من نمو المجتمع المدني والنيل من الذي يؤدي دوره الحضاري والمجتمعي

لقد تأسس العدد الأكبر من جمعيات النفع العام في الإمارات خلال مرحلة الحماس الوطني عند تأسيس الدولة الاتحادية في عقد لكن ولأسباب عديدة منها الوصاية الرسمية وغياب الدعم المالي ومغريات الحياة المرفهة في السبعينات من القرن الماضي سنة 15 الإمارات، تراجع الإيمان بالعمل الوطني وحدث عزوف تجاه العمل التطوعي وتوقف نمو المجتمع المدني خلال ال الأخيرة فيما عدا اشهر جمعيتين يتيمتين جاءتا في الوقت الضائع هما جمعية الصحافيين التي مرت بمرحلة عصيبة من الخلافات الداخلية، وجمعية حقوق الانسان التي تعرضت لقسوة ما بعدها قسوة في الآونة الأخيرة

كانت جمعية حقوق الانسان واحدة من أهم المطالب الوطنية وجاء تأسيسها كمكسب وطني وسياسي ضخم لا يجوز التفريط فيه فلم تساهم الجمعية في. لكن بعد مرور أقل من سنتين على قيامها يأتي أداء هذه الجمعية متواضعاً كل التواضع. على الاطلاق ولم تتمكن من ادخال موضوعات ومبادئ حقوق الانسان في المقررات الدراسية والجامعية. رفع الوعي الحقوقي في المجتمع ولم تصدر الجمعية التقرير السنوي الذي يرصد بموضوعية وجرأة ومن. لنشرها بين الجيل الجديد من أبناء وبنات الإمارات ولم تسجل الجمعية أي موقف حقوقي شجاع تجاه بعض. دون تهوين أو تهويل لمستجدات واتجاهات حقوق الانسان في الإمارات

ولم تحقق الجمعية أي حضور مجتمعي مثير للانتباه والتقدير . الممارسات التعسفية في مجال حرية الرأي والتعبير والفكر كما لم تعقد . ولم تعمل الجمعية على إصدار أي كتاب أو كتيب مرجعي وموثق حول حقوق الانسان بمنظور وطني . والاحترام الجمعية منذ تأسيسها ندوة فكرية دسمة ولم تستغل مناسبات حقوقية عالمية مهمة لنشر الثقافة الدستورية والمعرفة الحقوقية في مجتمع حديث العهد في العمل في مجال حقوق الانسان

بدلاً من تحقيق هذه المهام الملحة قلصت الجمعية عملها في بند واحد ووحيد ثم فجأة دبّت خلافات شخصية عقيمة بين أعضاء في المعركة الداخلية التي تفاقمت بين أعضاء مجلس . مجلس إدارتها الذي لم يعقد أي اجتماع له خلال الخمسة أشهر الأخيرة تواضع سجل الجمعية يتحمل . ادارة الجمعية لا يوجد بطل ولا يوجد طرف منتصر ، كما لا وجود لمن هو أقل أو أكثر وطنية .مسؤولياتها الإدارية والأخلاقية كافة أعضاء الجمعية الحاضرين منهم والغائبين والمغييبين

كما أدى . الشلل الذي أصاب مجلس إدارة جمعية حقوق الانسان فتح الباب على مصراعيه للعمل الفردي بدلاً من العمل الجماعي .استسلام أعضاء مجلس الإدارة للعمل الفردي إلى مصادرة الجمعية ودفعها للتركيز على حقوق العمال بدلاً من حقوق الإنسان ورغم أهمية ملف العمالة الوافدة إلا أن جمعية حقوق الانسان في الإمارات لم تؤسس لغرض الدفاع عن حقوق العمال فقط من يود الدفاع عن حقوق العمال وهو عمل إنساني وحضاري مهم ومشروع يمكنه .وكأنها الفئة المظلومة الوحيدة في المجتمع أن يؤسس جمعية خاصة بذلك

فالمؤكد أن هناك بعداً وطنياً .حقوق الانسان شأن، وحقوق العمال شأن ثان، كما أن حقوق الانسان بمنظور وطني شأن ثالث وفي الإمارات هناك حقوق مشروعة للمواطن في . وآخر عالمياً في حقوق الانسان التي تتسع وتنكش وفق الاجندات المختلفة وللمواطن في . وطنه الذي يوشك أن يختطف، وفي هويته التي أصبحت مهددة، وفي مستقبله الذي أصبح غامضاً كل الغموض الإمارات حقوق سياسية وأخرى مدنية كالحق في المشاركة والتنظيم وحقه الانتخابي المؤجل علاوة على حقه في مجلس وطني منتخب بصلاحيات تشريعية تزيد من تألق الإمارات

كان من باب أولى أن تركز جمعية حقوق الانسان في سنواتها التأسيسية الأولى على حق المواطن أولاً وترسخ أقدامها في الواقع من دون أجندة وطنية واضحة لا يمكن نجاح أي جمعية من جمعيات النفع . المحلي ثم تذهب بعد ذلك إلى الوافد بنفس انساني العام وفي المقدمة منها جمعية حقوق الانسان التي جاءت لتبقى وتستمر وتتجاوز ولادتها العسيرة الراهنة